حماية الملكية الفكرية.. التحدى الأكبر لتكنولوجيا المعلومات

فرضت الثورة التكنولوجية الحديثة كثيرا من التحديات فى كافة الدول المتقدمة والنامية على السواء وفى كافة مجالات العلوم والمعارف، ومن أبرز هذه المجالات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، فقواعد البيانات وحقوق الطبع والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والأسرار التجارية وبرامج الحساب الآلى والدوائر المتكاملة فى هذه المصنفات الرقمية، بالإضافة إلى البيئة الرقمية المتمثلة فى مواقع الانترنت، وفى محتوى هذه المواقع من مواد النشر الالكترونى، نصوصا وصورا، ومواد سمعية مرئية (الوسائط المتعددة) فرضت تحديا كبيرا وهو ضرورة وكيفية حماية ملكيتها الفكرية، سواء أكانت مملوكة لأفراد أو مؤسسات أو دول، مما تطلب وضع وسن تشريعات فى هذا المجال.

يقول د. نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية: إننا ومن خلال عملنا بالاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية نملك روشتة متكاملة لحماية الملكية الفكرية تتمثل فى تحقيق ما يهدف إليه الاتحاد من حيث إرساء قواعد تطبيقات الملكية الفكرية ووضعها موضع التنفيذ العملى فى مختلف المجالات، ومنها بطبيعة الحال مجال تكنولوجيا المعلومات، ويتم هذا من خلال عدة أمور تمثل النشاط الحاكم لعمل الاتحاد أهمها: نشر الثقافة والمعرفة فى مجال حقوق الملكية الفكرية وكيفية حمايتها وتوفير نظم وبرامج معلوماتية فى مجال الملكية الفكرية وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات والحلقات النقاشية المختلفة حول الملكية الفكرية وحمايتها فى مختلف الانشطة الانسانية فى البلدان العربية وتسويق براءات الاختراع العربية وتسجيلها ودعم أصحابها فى مختلف البلدان العربية بعد تقييمها والتحقق من جدواها الاقتصادية والقيام بدور محكم لدى الأفراد والشركات والمؤسسات العربيه والتى لها نشاط فى البلدان غير العربية والتنسيق فى مجال تبادل المعلومات مع كافة المهتمين بالملكية الفكرية والتجارة فى البلدان العربية ومختلف أنحاء العالم وبحث الشكاوى المتعلقة بالملكية الفكرية.

ويقول د. حسام لطفى أستاذ القانون وخبير الملكية الفكرية إن مصر ليست دولة نامية بوجه عام والتشريعات القائمة كفيلة بحماية حقوق الملكية وخاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، والحماية التى يروج لها الغرب كثيرا، من خلال بعض تشريعاته، هى فى الدول الأقل نموا، وفى مجال الملكية الفكرية من مصلحتنا فى الاتفاقيات الخاصة بها أنها تعطينا الحق من خلال التراخيص القانونية بمقابل مادى يتفق ومستوى الدخل لدى بلدنا.

وعن العلاقة بين الملكية الفكرية وشبكة الإنترنت يشير د. لطفى إلى أنه لابد من وجود قانون ووجود سلطة قوية تنفذ هذا القانون فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية.

أوضح لطفى أن المحتوى الإعلامى الذى يتيحه البعض أو

د. حسام لطفى

د. نادر رياض

«القراصنة» بدون موافقة صاحب الحق جرمه القانون فجرم استخدام وسائل تقنية لفك الشفرة وجرم حيازة أدوات فك الشفرة، وجرم ثالثا تنزيل المحتوى بعد فك الشفرة وجرم رابعا إتاحة هذا المحتوى للغير بمقابل أو دون مقابل.. مطالبا بأن يكون هناك تعاون بين الدول لمحاربة البث غير المشروع (الصيد المحظور) وتفعيل القوانين والاتفاقيات وتطبيقها فى هذا المجال.

ويقول د. حسام الصغير وكيل كلية حقوق حلوان ومدير المعهد الإقليمى للملكية الفكرية: إن تكنولوجيا المعلومات والتى تشمل المصنفات المنشورة والموجودة فى شكل رقمى تثير مشاكل كثيرة فيما يتعلق بحمايتها نظرا لطبيعتها الخاصة فهناك على سبيل المثال مشاكل تتعلق بقواعد البيانات وببرامج الحاسب الآلى وهناك مشاكل الـDomaىn وغيرها، وبوجه عام فالقانون الرئيسى الحاكم لكل هذه الصور عندنا هو القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ونحن التزمنا بأحكام اتفاقية التريبس لأننا أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية، وقد فرضت علينا معايير حماية مرتفعة، مما اضطرنا لإصدار قانون جديد هو القانون ٨٢ السالف الذكر، وقد أعد لكى توفى مصر التزاماتها ويناسب ظروفها، وفى معظم الدول الغربية هناك عقوبات لكل من ينتهك قوانين أو قواعد الملكية الفكرية وهى عبارة عن غرامات مالية كبيرة، لكننا لا يمكننا أن نضع مثل هذه الغرامات فى تشريعاتنا، فالعقوبات عندنا مناسبة لظروفنا ومستوى دخولنا، الحبس هو أكثر ردعا من الغرامة، ولا يطبق إلا فى حالة العودة مرة أخرى.

ويشير د. الصغير إلى أن لهذا القانون بعض الآثار السلبية، ونستطيع أن نخفف من هذه السلبية عن طريق إيجاد برامج أبحاث علمية لدينا ووضع خطط بحثية متقدمة بحيث تؤدى إلى زيادة الاختراعات، فالاختراعات محدودة للغاية عندنا، وهذا القصور نتيجة لعدم الاهتمام بالأبحاث العلمية ومن ثم تطبيق نتائج هذه الأبحاث.

أيمن حماد
Hmad8080@ hotmail.com

جريدة الجمهورية (صفحة١١) ٢٠١٠/١/١١